وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

ⴰⵢⵏⴰⵙⵉⵓⵙⵏⵜⴰⵡⵉⵏⵙⵖⵓⵔⵉⴷⵙⵏⵜⵓⵙⵜⵓⵔⵉⵜ

ⵜⴰⵡⵙⴰⵏⵜⵉⵏⵜⴰⵙⵏⵜⵡⵜⵔⵉⵜⵙⵜⵙⵜⵙ

ⵜⴰⵣⴰⵎⵓⵔⵜⵏⵜⵉⵡⵙⵉⵏⵜⵉⵡⵙⵉⵏⵜⵉⵡⵙⵉ

جامعة مولود معمري – تيزي وزو

كلية الآداب واللّغات

قسم الترجمــة

**UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU**

**FACULTE DES LETTRES ET DES LANGUES**

**Département de Traduction et Interprétariat**

**رقم التّرتيب** :.....

**الرّقم التّسلسلي** :.....

# مُذَكِّـرَةُ تَخَـرُّج لِنَيْـلِ شَهَــادَة الْمَـاسْتــر

الميدان:آداب ولغات أجنـبـيّـة

الفرع: تــرجمــة

التّخصّص: عربي / إنجليزي/ عربي

## العنـــــوان

**إشكالية ترجمة أحكام الطلاق من الإنجليزية إلى العربية**
**في ظل تعدد الأنظمة القانونية**
**ترجمة ثلاث أحكام طلاق أنموذجا– دراسة تحليلية**

**من إعداد الطالبين**

فريد أوحادة

رزقي سعدي علي

**إشراف الأستاذة:**

كهينة طالب

| | |
|---|---|
| الرئيسة: علجية أيت بوجمعة | جامعة مولود معمري |
| المشرفة: كهينة طالب | جامعة مولود معمري |
| الممتحنة: طاوس أسماح بن حيجب | جامعة مولود معمري |

دورة: ماي 2017

**مخبر توطين الماستر:** مخــبــر التــمثّــلات الفكــريــة و الثــقــافيــة

# شكر و عرفان

نتوجه بالشكر الخالص إلى الأستاذة الفاضلة " طالب كمينة " التي تكرمت بقبول الإشراف على هذا البحث وعلى مل بذلته من جهود.

كما نتقدم بخالص الشكر وفائق العرفان والتقدير إلى أعضاء اللجنة المناقشة الأستاذة" أيت بوجمعة" و الأستاذة "بن حيجب" على فضلهما في قبول تصحيح هذا البحث وتقويمه.

شكرا

# إهداء

إلى كل أفراد العائلة.

إلى كل الزملاء والأصدقاء الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في إتمام هذا المشروع المتواضع.

فريد ورزقي

# فـهرس المـحتـويـات

إهداء

كلمة شكر

مقدمة ..... 1

**الفصل الأول: خصائص اللغة القانونية والترجمة**

I.1. قانون الأسرة الأمريكي والطلاق ..... 5

I.2. قانون الأسرة الجزائري والطلاق ..... 7

I.3. الترجمة القانونية ..... 10

I.3.1. تعريف اللغة القانونية ..... 10

I.3.2. النص القانوني ..... 12

I.3.3. الترجمة القانونية وخصائصها ..... 12

I.4. نظريات وأساليب الترجمة القانونية ..... 18

I.4.1 النظريات..... 18

I.4.2. أساليب الترجمة ..... 20

**الفصل الثاني: الدراسة التحليلية للمدونة**

II.1. تقديم المدونة..... 25

II.2. منهجية التحليل ..... 25

II.3. التحليل ..... 27

II.3.1. الغموض والإبهام ..... 27

II.3.2. الإختلاف الثقافي وإختلاف الأنظمة القانونية ..... 28

II.3.3. عدم تطابق الحقائق ..... 31

II.3.4. الصعوبات المتعلقة بالمصطلحات والعبارات القانونية ..... 33

II.3.5. ملاحظات عامة عن المدونة ..... 42

خاتمة ..... 47

قائمة المراجع..... 49

الملاحق.....

مسرد المصطلحات.....52

الترجمة عملية يقوم بها المترجم من أجل فهم النص الأصلي فهما عميقا، وتقوم أيضا على إتقان اللغة الهدف والإلمام بمبادئها وقواعدها للتمكن من التعبير بأمانة عن المعنى. فمتى فهم المترجم النص الأصلي أبدع في لغته الأم التي يترجم إليها وذلك لأن ذخيرته من المفردات والتعابير ضخمة نذكر أنه لا يتوجب على الترجمة أن تكون حرفية بل يتوجب أن تسعى إلى نقل جوهر المعنى بعد أن يتشرب المترجم أفكار ومعاني النص الأصلي.

ولما كان حقل الترجمة حقلا واسعا جدا يتفرع إلى عدة تخصصات منها الترجمة الأدبية والترجمة التقنية وكذا الترجمة القانونية. وقع إختيارنا على هذا النوع الأخير الذي يعتبر أحد أنواع الترجمة الدلالية الذي يهدف إلى نقل المعلومة بدقة بالغة لتدل على المعنى حتى لو تعارض هذا مع الأسلوب والصياغة.

تعد الترجمة القانونية من أكثر أنواع الترجمة تعقيدا وذلك يعود إلى صعوبة مصطلحاتها وخصوصية أسلوبها وما يميز اللّغة القانونية هو كونها لغة مرئية أي لا تكتب لتقرأ بصوت عال مثل الشعر إنما بغية التمعن فيها. حيث تبرز هذه الصعوبة والتعقيد من خلال مكوناتها مثل طبيعة النص القانوني والأنظمة القانونية المتصلة بالترجمة.

لقد إرتأينا أن يكون موضوع بحثنا ترجمة **أحكام الطلاق** ليجعل الإطلاع على موضوع الطلاق أمرا مهما لعرضه على من ليس إنجليزي اللسان فترجمة أحكام الطلاق من اللّغة الإنجليزية إلى اللّغة العربية تدخل في إطار الترجمة القانونية التي تكتسي أهمية لا يستهان بها في سوق العمل. وبهذا العمل سنوسع ونثري قاموسنا القانوني ونكتسب معارف جديدة أوسع بشأن الترجمة واللغة القانونية على حد سواء.

ما جعلنا نختار هذا الموضوع هو تعرضنا لصعوبات في ترجمة بعض المصطلحات القانونية إلى اللغة العربية، وخاصة فيما يخص مضمون أحكام الطلاق. وسنحاول في الترجمة العمل كمترجمين متخصصين في القانون حتى نستطيع ترجمة هذه الأخيرة بشكل سليم.

الترجمة القانونية هي ترجمة من لغتين قانونيتين تعبران عن نظامين قانونيين مختلفين قوامها المصطلح القانوني الذي يرتهن حده ومعناه وفهمه وبالتالي ترجمته إلى لغة أخرى تكون بفهم موضوعه في النظام القانوني الذي ينتمي إليه ذلك المصطلح، وما يقابله من مصطلح في النظام القانوني للغة الأخرى. هذا يعني أنه على مترجم النصوص القانونية إضافة مهاراته اللغوية والترجمانية مهارة المقارنة بين النظامين القانونيين، النظام القانوني للغة المنقول منها والنظام القانوني للغة المنقول إليها، وذلك عبر جميع مراحل الترجمة القانونية.

إذن هل نترجم بشكل حرفي أو بإقتراض الكلمات والمفردات أو نقتنع فقط بالبحث والنظر في المكافئ في اللغة الهدف؟

تضعنا هذه الإشكالية أمام خيارين هما هل علينا التقيد بالنص الأصلي ونترجمه إلى اللغة العربية مع إلتزام الأمانة أثناء نقل مفاهيم النص الأصلي أو هل نعمد إلى تكييفها حتى تتماشى مع ثقافة اللغة الهدف؟ فقد تكون الترجمة الحرفية مناسبة في ترجمة موضوع المدونة والمتمثل في أحكام الطلاق الأمريكية أو يكون البحث عن التكافؤ الشكلي يستدعي البحث عن التكافؤ الدينامي أيضا قد يكون علينا البحث بشكل أعمق في أساليب الترجمة غير المباشرة.

يعود إهتمامنا بالموضوع إلى الشغف بالمجال القانوني منذ بداية الدراسة، حيث سطرنا منذ إلتحاقنا بقسم الترجمة العمل في مجال الترجمة القانونية، ذلك نظرا للميل الشخصي والحماس فيما يتعلق بهذا الموضوع.

اخترنا موضوع الطلاق في ولايتي ميتشغن وإيلنوي الأمريكية لأنها تتضمن العديد من المصطلحات والعبارات القانونية، وتعرض لنا عدد منها لها علاقة في المشاكل بخصوص ترجمة المصطلح القانوني التي قد يواجهها المترجم.

في هذا الموضوع نقترح ترجمة عربية لأحكام طلاق أمريكية من ولايتي ميتشغن وإيلنوي والشيء المهم في الموضوع هو التعقيدات والصعوبات التي صادفناها أثناء ترجمة المصطلح القانوني الذي تختلف أصول وثقافة البلد المترجم إليه وأيضا نقترح بعض الإستراتيجيات للتعامل مع كل الصعوبات معتمدين على عرض ترجمتنا وهو تقديم نسخة من هذه الأحكام.

سنقسم هذا البحث إلى فصلين ناهيك المقدمة والخاتمة، حيث أن في الفصل الأول والمتمثل في اللغة القانونية والترجمة. سنستهل هذا الفصل بالتعريف بقانوني الأسرة الأمريكي والجزائري، أيضا سنتطرق إلى مفهوم اللّغة القانونية كونها أمر مهمّ في عملية الترجمة القانونية. كما سيتضمن هذا الفصل الحديث عن الغموض والصعوبات التي يتعرّض إليها المترجم لاسيما في ظل الإختلافات الثقافية وإختلاف الأنظمة القانونية. وفي نهاية هذا الفصل سنستعرض نمذجة عن النظريات والأساليب التي يتوجب على المترجم القانوني الإعتماد عليها.

فيما يخص الفصل الثاني فيتمثل في الدراسة التحليلية للمدونة، حيث سنستغل الفرصة في بداية الموضوع إلى تقديم تعريف لموضوع المدونة والمتمثل في أحكام الطلاق لولايتي ميتشغن وإيلنوي الأمريكية وسنتطرق أيضا إلى ذكر النظريات والأساليب التي يتوجب على المترجم تتبّعها بغية التغلّب على كل الصعوبات والتعقيدات في الترجمة القانونية وذلك من خلال الإستناد على نماذج من النص الأصلي ومقابلاتها في النص الهدف.

سنختار القواميس المناسبة والمسارد المستخدمة في ميدان القانون بما فيه النصوص القانونية التي لها علاقة مع موضوعنا ولكن مكتوبة باللّغة العربية مثل المعجم القانوني لحارث سليمان فاروقي. على أية حال مشكل نقص القواميس المتخصصة في قسم الترجمة والمكتبات خاصة من اللّغة الإنجليزية إلى اللّغة العربية سيكون عائقا بالنسبة لنا وهكذا سنقتنع بتلك المتوفرة لدينا. علاوة على ذلك، سنختار الكتب

والدراسات المتعلقة بالترجمة التي تساعد على إبراز الإستراتيجيات العامة المعتمدة من أجل التعامل مع مشاكل الترجمة.

سنكرس أيضا مسردا يحوي مفردات قانونية نصادفها في ترجمة أحكام الطلاق. وهذا المسرد سيتضمن أيضا مقابلات باللغة العربية لهذه المفردات، وأيضا مقابلات باللغة الإنجليزية.

نأمل من خلال كل ما تقدم أن نوفق بالوصول إلى النتائج المتوخاة من خلال بحثنا.

تعتبر الترجمة القانونية من أعسر أنواع الترجمة التي يتعرض لها المترجم وذلك نظرا للغموض والإبهام في ظل الاختلاف الثقافي وكذا النظام القانوني.

سنقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، سنتعرض في المبحث الأول إلى تقديم تعريف بقانوني الأسرة الأمريكي والجزائري حيث سنتحدث عن مصادرهما وخصائصهما مع ذكر موضوع الطلاق لكلا النظامين القانونيين. أما المبحث الثاني فسنتناول فيه اللّغة والترجمة القانونية وصعوباتها. فيما يخص المبحث الثالث فسنتحدث فيه عن النظريات والأساليب التي سنعتمدها في عملية الترجمة.

**1.I. قانون الأسرة الأمريكي والطلاق**

يحوي قانون الأسرة الأمريكي مجموعة من القوانين التي تهدف إلى تنظيم العلاقات الحميمة بين الأفراد والتي يعتمد تسييرها على وجود وضع عائلي معيّن أو علاقة، ويقوم قانون الأسرة الأمريكي على مبدأين وهما التراث اليهودي المسيحي والفردانية الليبرالية، حيث أن قانون الأسرة الأمريكي مازال يحافظ على التقاليد الدينية الكتابية للزواج والعلاقة المحافظة وفي نفس الوقت يعتمد على الليبرالية التي تمنح حقوق غير موجودة في التراث الديني المحافظ مثل زواج المثليين. (HAMILTON, 2006 : 7)

فيما يخص مصادر قانون الأسرة الأمريكي فنجد أنّ أمريكا بلد مثل غيره من البلدان، له قوانينه الخاصة، فنجد هذه القوانين بدورها تستمد من أربعة مراجع نجد على رأسها، القانون الدّستوري، القانون الوضعي، اللوّائح الإدارية وكذا القانون العام. حيث يمكننا القول أن الدستور الأمريكي يعتبر من أهم المراجع القانونية حيث أن جميع القوانين الأخرى ترضخ تحت مضلة الدّستور، ولا يمكن لأي قانون أن يصدر إن كان يتعارض مع الدستور (www.marefa.agindex.php) تاريخ الزيارة يوم 2017/01/25 .20:45:

لكن يمكننا القول أنه في حال ما إذا لم يكن هناك قانون نظامي أو أحكام دستورية تنطبق على وضع ما، كثيرا ما تعود المحاكم الفدرالية ومحاكم الولايات إلى القانون العام المتشكل من مجموعة من

قرارات قضائية وعادات وكذا مبادئ عامة ظهرت منذ قرون في إنجلترا، ففي العديد من الولايات، لا يزال القانون العام يلعب دورا مهما في حل العديد من النزاعات (iipdigital.usembassy.gov). تاريخ الزيارة يوم 2017/01/25: 19:06.

بينما خصائص قانون الأسرة الأمريكي فنجد أنه يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانونيين وهما القانون الفدرالي وقانون الولايات، وتتميز أمريكا عن باقي بلدان العالم سيما إنجلترا بأنها دولة إتحادية وفيها من القوانين ما يصدر عن السلطة الإتحادية، ومنها ما يصدر عن سلطة الولايات.

هناك أيضا الإعتماد على نظام السابقة القضائية ويكون مسؤولا عن وجوب تطبيق القاعدة العرفية التي سبقه إليها حكم قضائي سابق بإعتبار أن ذلك الحكم لا يعدو أن يكون تجسيدا لتلك القاعدة ومن ميزاته أيضا نجد إستخدامه لنظام المحلفين حيث يعمل المحلفون كقضاة وهو أقرب دور يمثلونه، أيضا نجد أخذه بمفهوم خاص عن سيادة القانون، حيث أنه يقوم على أساس أن النظام السياسي للدولة لا يعتبر أسمى من نظامها القانوني أو خارجا عنه، وأنه أيضا لا يجدر أن يكون جانبا واحدا من الجوانب المتعددة للنظام القانوني، ولذلك نجد مظهرين هما سموّ القواعد القانونية أمام محاكم الدّولة على سائر القواعد والمبادئ والتعاليم الأخرى، وكذا نجد إستقلال القضاة في وضعهم للقانون وتطبيقهم له (www.startimes.com). تاريخ الزيارة يوم: 25/01/2017 19:39.

أما فيما يخص موضوع الطلاق في الولايات المتحدة فهو مثل الزواج تحت إختصاص حكومات الولايات وليس الحكومة الفدرالية. الطلاق أو فسخ الزواج هو عملية قانونية يحل فيها القاضي أو سلطة أخرى روابط الزواج القائمة بين شخصين ومن ثم إحالتهما إلى العزوبة والسماح لهما بالزواج مرة أخرى، وقد تشمل العملية القانونية للطلاق على قضايا النفقة الزوجية وحضانة الأطفال ورعايتهم وتوزيع

الممتلكات وكذا تقسيم الديّون إلا أن هذه القضايا تكون عادة للمساعدة فقط وتؤدي بدورها إلى إنحلال الرابطة الزوجية.

في كل الولايات ماعدا ولاية نيفادا وحتى في تلك الولاية لا بد أن يصادق على حكم الطلاق من طرف محكمة قانون لتفعيله وعادة ما تقوم المحكمة بتحديد شروط الطلاق وقد تأخذ بعين الإعتبار إتفاقات ما قبل وما بعد الزواج أو مجرّد التصديق على الأحكام المتفق عليها من قبل الزوجين سرا. أما في حالة عدم إتفاق قد يصبح الطلاق اللاّإتفاقي مرهقا على الزوجين ويؤدي إلى إجراءات قضائية مكلفة. وتشمل النهج الأقل عدائية لتسوية الطلاق، الوساطة والطلاق التعاوني التي تفاوض حلاّ مقبولا للصراعات. (https://en.m.wikipedia.org) تاريخ الزيارة يوم 2017/01/27: 10:11.

أما فيما يلي فسنتطرق للحديث عن قانون الأسرة الجزائري فيما يخص مصادره وكذا خصائصه مع ذكر موضوع الطلاق.

### I.2. قانون الأسرة الجزائري والطلاق

يعتبر قانون الأسرة الجزائري فرعا مستقلا بذاته من فروع القانون الخاص، وله ذاتية مستقلة ملؤها المرونة والملائمة والإنسجام بعيدا عن الصرامة والتعقيد. إن إرتباطه بقواعد الأعراف والعادات والعواطف والأخلاق والمشاعر والأفكار الدينية، كلها دلالات هامة تميزه عن باقي فروع القانون المختلفة (CARBONNIER, 1979 : 167).

ومن مصادر هذا القانون نجد أنّ الجزائر بلد كغيره من البلدان المختلفة، له قانون أسرة خاص، وهذا القانون تعرض لتعديلات متعددة وفي فترات مختلفة كانت خاتمتها سنة 2005 حيث أن الجزائر وأخيرا عرفت طعم الحرية بعد سنوات من الاستعمار وهذا كان من بين الأسباب الرئيسية للتأخيرات وذلك

راجع لاستمرارية الخلاف بين الطرف الذي يميل إلى تشريع أو سنّ القانون من الشريعة الاسلامية والذي يميل إلى القوانين الغربية.

فيما يخص مصادر قانون الأسرة الجزائري فنجد نوعان أساسيان منها: مصادر أصلية ومصادر إحتياطية تفسيرية.

أ- يقصد بالمصادر الأصلية تلك المصادر الرسمية التي يلتزم بها كل فرد أو شخص سواءا كان عمومي أو خاص وهي:

ب- الدستور وهو التشريع الأساسي أو التأسيسي للدولة، فهو قمة التشريعات فيها ويتميز بخاصيتي الثبات والنمو وكما يتضمن القواعد الأساسية والمبادئ العامة التي تبين شكل الدولة وكذا نظام الحكم فيها.

ت- القانون: هو التشريع الذي تقوم عادة بوضعه السلطة التشريعية أي البرلمان ويكون في شكل نصوص قانونية تنظم العلاقات بين الأفراد أو بينهم وبين الدولة فيما يخص المصادر الإحتياطية فتتمثل في التي يلجأ إليها القاضي إن لم يجد نصّا في التشريع الوضعي ينطبق على النزاع المطروح أمامه.

ث-الشريعة الاسلامية التي هي عبارة عن قواعد دينية بوجه عام أي القواعد الإلهية التي أبلغت للناس عن طريق الوحي إلى النبي محمّد صلى الله عليه وسلّم، وتلك القواعد السماوية إما أنها تنظم علاقة الفرد بربه وإما أن تنظم علاقته بغيره من البشر. لهذا يقال بأن القواعد الدينية تكون دوما أوسع من القواعد القانونية لأن مجال تطبيقها أوسع بكثير.

ج- العرف وهو مصدر من مصادر القانون أيضا، وهو عبارة عن قواعد ناتجة عن ممارسات عامة وطويلة في مجتمع معيّن، والعرف لا يزال له المركز الأوّل في بعض المجتمعات كالبدو

وسكان الصّحاري إذ يمكننا القول أن للعرف قوته ومكانته في بعض المجالات. (محمد سعيد جعفور: 1998: 13)

فيما يخص خصائصه فقانون الأسرة الجزائري كغيره من القوانين في الدول الأخرى له ميزاته الخاصة فهو يتضمن مجموعة مهمة من المواضيع والتعليمات القانونية التي تتعلق بالحياة العائلية والعلاقة الزوجية والوالدين والأولاد وكذا كافة أفراد العائلة عامة وأفراد الأسرة خاصة ومن خصائص هذا الأخير نذكر أنه تطورت الأسرة الجزائرية تدريجيا وشيئا فشيئا، تبعا للمتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والحضارية في عالم الأسرة الواسعة (العائلة) إلى جو الأسرة الضيقة (أو الزوجية المستقلة). وكان هذا التطور إنعكاسا للتحولات التي أصبح يشدها المجتمع في مختلف المجالات الفكرية والثقافية والصناعية والإجتماعية

(BOUTEFMOUCHET, 1980 : 30-31)

كما يتضح لنا إرتباط قانون الأسرة الجزائري بالمفاهيم الإجتماعية والحضارية وبالقيم الأخلاقية والدينية، وعلاقته المتينة بالمعطيات الإقتصادية والسياسية وكذا بالأعراف والتقاليد والعادات السائدة في المجتمع وعلى هذا الأساس فقد بقي قانون الأسرة الجزائري أثناء المرحلة الإستعمارية بعيدا عن الأنظمة الأجنبية والقوانين، يستمد أصوله وأحكامه من التشريع الإسلامي والشخصية الوطنية العربية، وهذا بالرغم ممّا أصاب البلاد من نكبات وويلات إستعمارية. فحماية الأسرة التي هي نواة المجتمع سياسة عقلانية وبوسائل ملائمة. إنما هي حماية للمجتمع كله. .(BELHADJ, 2005 : 26).

وفيما يخص موضوع الطلاق فتنحل الرابطة الزوجية في قانون الأسرة الجزائري بالطلاق أو الوفاة، والطلاق هو حل عقد الزواج ويتم بإرادة الزوج المنفردة أو بطلب من الزوجة بواسطة القضاء أو بالتراضي بين الزوجين على مال تدفعه الزوجة للزوج لقاء ما قدمه لها في الزواج وخسارته بالطلاق.

على أنه إذا إشتد الخصام بين الزوجين ولم يثبت الضرر وجب تعيين حكمين للتوفيق بينهما، وليعين القاضي الحكمين حكما من أهل الزوج وحكما من أهل الزوجة، وعلى هذين الحكمين أن يقدما تقريرا عن مهمتهما في أجل شهرين ولا يثبت الطلاق إلا بحكم قضائي بعد محاولة الصلح من طرف القاضي دون أن تتجاوز مدة محاولة الصلح ثلاثة أشهر (بلحاج العربي،2005:216).

بعد الحديث عن قانوني الأسرة الأمريكي والجزائري، ننتقل في الفقرة الموالية للحديث عن أمر بالغ الأهمية والمتمثل في اللّغة والترجمة القانونية.

### I.3. الترجمة القانونية

رغم الوضوح الّذي يعدّ من الميزات الأساسية لأي نصّ قانوني إلاّ أنّه يكتنفه بعض الغموض اللّصيق بلغة التخصّص، فلهذا سنستعرض نمذجة عن اللّغة القانونية ثم نتطرق فيما يلي إلى الترجمة القانونية.

#### I.3.1. تعريف اللّغة القانونية

تعرّض عديد من رجال القانون واللّغة إلى مفهوم اللّغة القانونية محاولين تعريفها وكذلك إبراز أهم ميزاتها، وما يجدر ذكره هو أنّ معظم الباحثين صنّفوها من بين اللّغات التّقنية المتعلّقة في المقام الأول بالمجال العلمي والتّقني، ذلك زيادة إلى إنفرادها بمصطلحات خاصّة وفقا للمجال المعرفي الذي تعالجه، ومن هذا المنطلق يجدر بنا التطرّق إلى التّعريف باللغة القانونية ثم إلى التّمييز بين هذين النمطين المختلفين من اللّغات.

مما لا نختلف عليه تميّز اللّغة القانونية عن اللّغات التقنية الأخرى، وذلك فضلا عن تميّزها عن اللّغات العامّة ككل، وفي الحقيقة توجد علاقة وطيدة بين اللّغة والقانون حيث أن

*"Law has always a linguistic form there would be no law without language" (GÜNTHER & RATHERT, 2009: 01).*

" للقانون دوما طبيعة لسانية، حيث لا وجود للقانون من دون اللّغة" (ترجمتنا) وذلك أنّها قد طورت أساليب خاصّة تسمح لها بأداء الدور القانوني المطلوب.

فبمجرد أن نلقي نظرة على أيّ نص قانوني، يتضح لنا أنّه تمّ الإعتماد في تحريره على لغة خاصة، و لا بد من التفكير بأن الهدف الأساسي لأي لغة منطوقة كانت أم مكتوبة هو التواصل، ويمكن قول الشيء نفسه بخصوص أي نصّ، بيد أن التواصل في اللّغة القانونية يتم مبدئيا بين مجموعتين من الأخصائيين: المشرعون والمحامون الذين يطبقون القانون، مع الإشارة إلى وجود مجموعة من المختصين والمراجعين والمنسقين (SARSEVIC, 2000 : 04).

حيث نجد أن كورنو(CORNU) لا يعترف بوجود لغة قانونية و إنّما بوجود عدة لغات تندرج في إطار اللّغة القانونية مثل اللّغة التشريعية واللّغة القضائية واللّغة العرفية واللّغة الادارية ( CORNU, 2005: 22).

كما نجد في السياق نفسه الدكتور السباعي الذي يوضح بين مصطلحي لغة القانون واللّغة القانونية حيث " يستعمل الأول للدلالة على صياغة مواد أو فصول القانون، في حيث يستعمل الثاني للإشارة إلى اللّغة التي يستعملها القضاة والمحامون وكتاب العدل". (أيمن كامل السباعي: 03).

فنستهل هذا الموضوع بتعريف اللّغة ككلّ قبل التمييز بين اللّغة الأدبية واللّغة القانونية، ووضعها ضمن اللّغات التقنية حيث يمكن تعريف اللّغة بشكل عام على أنها *" language is primarily a pragmatic phenomenon, a symbolic instrument used for communicative purposes" (DIK. 1980: 46)*

"تعتبر اللّغة بالأساس ظاهرة براغماتية، إذ أنّها أداة رمزية تستعمل لأغراض تداولية".(ترجمتنا)

مما لا ينبغي علينا إغفاله هو حقيقة أن اللّغة التقنية نفسها جزء من اللّغة العامة، حيث أنّها تستمد الكلمات التي تثري بها معجمها الخاصّ بهدف مسايرة التطورات في الميدان الذي تعالجه.

وبعد تصنيفنا للّغة القانونية ضمن اللّغات التقنية، يجدر بنا تعريف النص القانوني بإيجاز لعل الفكرة تتوضح أكثر.

### I.2.3. النص القانوني

"النص رفعك الشيء، نص الحديث ينصه نصا، وكل ما أظهر فقد نص، يقال: نص الحديث إلى فلان أي رفعه ..." (إبن منظور:41-44) وكذلك يحسن في هذا المقام التذكير بأمر في منتهى الأهمية، وهو أنّنا في الفعل الترجمي لا نتعامل مع اللّغات بل مع النصوص، ومن هذا المنطلق يمكننا التعريف بالنص على أنه لغة وظيفية أي لغة تقوم بعمل ما في سياق ما، بخلاف الكلمات المعزولة الممكن كتابتها على السبورة (HALLIDAY et HASAN, 1985 : 10) وبما أننا في مجال القانون، يحسن محاولة تقديم مفهوم واضح للنص القانوني، و ذلك عن طريق وصفه كيانا لغويا قائما بحد ذاته، بيد أنّ تحديد ماهيته ليس بهذه السهولة، وذلك لعدة أسباب لعل أبرزها حقيقة أن النص القانوني عبارة عن معايير أو خطاب حول المعايير، مع العلم أنه من الممكن تطبيق هذه الأخيرة في مجالات أخرى غير القانون، ولهذا السبب "يتّسم مفهوم النص القانوني بالنسبية "(PELAGE, 2004 : 01).

وبعد الحديث عن اللّغة القانونية سنتطرق فيما يلي إلى تعريف الترجمة القانونية وخصائصها.

### I.3.3. الترجمة القانونية وخصائصها

الترجمة القانونية هي ترجمة بين لغتين قانونيتين مختلفتين تعبران عن نظامين قانونيين مختلفين. فالترجمة القانونية تتضمن كل النصوص القانونية وذلك بمختلف فروعها مثل التقارير القانونية، شهادات الميلاد، أحكام الطلاق...إلخ.

إن قوام الترجمة القانونية هو المصطلح القانوني الذي يرتهن حده ومعناه وفهمه، وبالتالي ترجمته إلى لغة أخرى بفهم موضوعه في النظام القانوني الذي ينتمي إليه ذلك المصطلح، وبما يقابله من مصطلح في النظام القانوني للغة الأخرى وهذا يعني أنه ينبغي على مترجم النصوص القانونية أن يضيف

إلى مهاراته اللّغوية والتُرجمية مهارة المقارنة بين النظامين القانونيين، النظام القانوني للّغة المنقول منها والنظام القانوني للّغة المنقول إليها، وذلك عبر جميع مراحل الترجمة القانونية، فإن أيّ ترجمة لنص قانوني لا يأخذ القائم بها بعين الإعتبار المقارنة المستمرة بين النظامين القانونيين للغة المنقول منها واللّغة المنقول إليها وهي ترجمة لا تفي بالغرض، غرض النقل الموضوعي ولن تؤدي إلى ترجمة يمكن إستعمالها وظائفيا في النظام القانوني للغة المنقول إليها (De GBOOT, 1993 : 27).

ليست الترجمة القانونية العلاقة بين اللغة المنقول منها واللغة المنقول إليها فقط، إنما هي أيضا ترجمة من نظام قانوني لنظام قانوني أخر حيث يمكن القول أنها تكامل وتكافؤ بين النظامين القانونيين، فهي تتطلّب خبرة ومعرفة واسعة في حقل القانون، فالمترجم هنا يجب أن يكون لسانيا وعالما بالقانون وكذا بإمكانه معرفة المفاهيم القانونية المعبر عنها في اللغة المنقول منها لأي وثيقة أو نص قد لا يكون لهما مقابل في اللغة أو في النظام القانوني للغة المنقول إليها.

وإضافة إلى ذلك فإن الترجمة القانونية لا تستخدم أساليب أو تقنيات تختلف عن الترجمة العامة، لكن خصوصيتها تكمن في إتصالها بالقانون الذي يملي قاعدته عليها حيث نجد أنه لا يمكننا ترجمة نص قانوني كما لو أننا نترجم نصا آخر لأن الترجمة في حد ذاتها قانون (LEGAUT, 1979 : 18-25)

أيضا و رغم الطابع التقني للترجمة القانونية كما سبق وأن ذكرنا، إلا أنها ليست دقيقة وإنما هي تقريبية وعليه ينبغي تقدير هامش الخطأ فيها، فهي مجرّد تخمين. لهذا يمكن للمعنيّين التنازع على هذه الترجمة وبالتالي الرجوع إلى النسخة الأصلية" ( www.tradulex.com ).تاريخ الزيارة 2016/11/22 21:06

إذن الترجمة القانونية تختلف عن الترجمة العامة من خلال موضوعها "القانون"، ففي أنواع الترجمة الأخرى نجد أنّ النص المترجم لا يكون محل نزاع أو تفسير لدى فقهاء القانون.

**و** بعد أن تطرّقنا إلى مفهوم الترجمة القانونية وخصائصها، يجدر بنا التوقّف عند المترجم القانوني الذي يشتغل في ميدان تتشابك علاقاته في مجالات مختلفة.

حيث نعتقد أن المترجم أهم عنصر في الفعل الترجمي ككل، لأنه يتعامل مع كافة العناصر الأخرى ويتفاعل معها، ولهذا كان من اللازم التطرق إلى دور المترجم بصفة خاصّة، ناهيك عن الشروط الواجب توفّرها فيه ليؤدي مهمته بنجاح، وبما أن المترجم القانوني يشتغل في مجال متخصص ينبغي عليه قبل كل شيء أن يتقاسم التجارب نفسها وطرائق التفكير مع محرّر النص الأصل، والذي هو نفسه متخصّص في المجال موضوع الترجمة.(CAO, 2007: 47) وفي هذا الصدد يتوجب على المترجم أن يكون متخصّصا في مجال القانون كذا متقنا للغة القانونية بما فيها دقة معانيها.

أما المترجم المحلّف، فيجب عليه أن يتمتع بكل مهارات المترجم المتخصص بالإضافة إلى وضع كفاءاته في خدمة السلطات الإدارية والقضائية. ( PELAGE, 2004: 05) أما في هذا الجانب، فعلى المترجم أن يكون على دراية قدر المستطاع بالمبادئ العامة للقانون أيضا لغته ولغة الوصول.

بينما نجد ميشال بورجورون الّذي يدعوا المترجمين القانونيين إلى التركيز على أنماط التلّفظ الخاصّة بكل نظام قانوني، إضافة إلى الوعي بالطابع الإلزامي للنص القانوني. ( BERGERON, 2000 : 03) وفي هذه المرحلة يتوجب على المترجم أن يفهم النظام القانوني الأجنبي ولغته كلّما أمكنه ذلك، كما يتوجّب عليه أن يعرف النظام القانوني من كل جوانبه.

بعد أن عرضنا عدّة أفكار لعدة منظرين وباحثين في مجال الترجمة القانونية المتعلقة بالمستوى المعرفي الذي يليق بالمترجم القانوني، نرى أن وجود المترجم في عصر تتسارع فيه الأحداث أمر في بالغ الأهمية لبلوغ أي هدف ثم الإعتماد على الترجمة كحل أساسي نظرا للمكانة التي تحتلها في كافة مجالات الحياة. لهذا الغرض نستغل الفرصة فيما يلي للحديث عن بعض النقاط المهمة التي يواجهها المترجم في ظل الإختلاف الثقافي وإختلاف الأنظمة القانونية.

فمن الواضح بالنسبة إلينا أن الغموض هو أمر حتمي في اللّغة القانونية إذ أن

*« Le langage du droit existe parce qu'il n'est pas compris » (CORNU, 2005: 12)*

" سبب وجود اللّغة القانونية كونها لغة غير مفهومة". (ترجمتنا)

كما يمكن لنا الإشارة إلى أن هناك العديد من التناقضات في الترجمة القانونية تزيد من صعوبتها، وعليه لا بد على المترجم القانوني أن يتوفر على ما يلزمه لتجاوز هذه الصعوبات والعقبات.

ما يهمنا في هذا الموضوع هو مسألة الغموض، إذ توجد مدارس فكرية تؤكد أن رجال القانون يُبْقُونَ عن عمد اللّغة القانونية خارج إطار اللّغة العامّة ليتمكنّوا من إحتكار الفهم لأنفسهم ومن ثمة الحصول على الهيبة والقوة. لعلّ الغموض من أعسر الإكراهات التي يواجهها المترجمون في اللّغة القانونية حيث يقول كاراكيرا:

*"Statutes and other legal texts have evolved over the centuries in a way that makes their true meaning accessible in many cases only to lawyers" (KARAKIRA, 1997: 76)*

"تطوّرت القوانين والنصوص القانونية الأخرى مع مرور القرون بشكل جعل معناها الحقيقي متاحا في معظم الأحيان لرجال القانون فقط". (ترجمتنا)

كما تشير أيضا كاو إلى أمر دقيق ينبغي الإنتباه له في الترجمة القانونية، إذ تفرق بين الغموض السابق التطرق إليه والإبهام، إذ تعرف هذا الأخير:

*"An expression is vague or imprecise if it admits of borderline cases in actual use…an example is 'serious', as in 'serious consequence will result' if UN resolutions are not complied with. What does 'serious' entail: economic sanctions, use of force, or any other consequences" (CAO, 2007: 74)*

"يكون تعبير ما مبهما أو غير دقيق إذا كانت هناك إمكانية ورود حالات أخرى في الإستعمال الراهن... فكلمة "وخيمة" في عبارة ستكون هناك عواقب وخيمة إذا لم تحترم قرارات الأمم المتحدة مثال على ذلك، ما النتيجة التي تقتضيها كلمة وخيمة؟ العقوبات الإقتصادية، إستخدام القوة أو أي نتائج أخرى". (ترجمتنا)

و بإختصار شديد يمكننا القول في هذا الصدد أن الغموض يتمثل في تعدد المعاني للكلمة أو العبارة الواحدة، بينما الإبهام يتمثل في تعدد الحالات الممكن أن تتضمنها الكلمة أو العبارة الواحدة وبغية الإجابة عن أي تساؤل، سنتعرض إلى إختلاف الأنظمة القانونية بالتفصيل.

حيث لا بد لأي مترجم يشتغل على النصوص القانونية أن يكون على إطلاع كاف بالأنظمة القانونية التي يتعامل معها، سواءا كان ذلك في النص الأصلي أم النص المترجم، إذ من الممكن أن تتم ترجمة نص إلى لغة بلد يتبنى نظاما قانونيا مختلفا عن النظام المطبق في النص الأصلي، ويقودنا هذا الطرح إلى الإهتمام بالإختلافات الموجودة بين اللّغات وكذا الأنظمة القانونية، إضافة إلى الإختلافات الناجمة عن تفاعل اللّغات والأنظمة القانونية فيما بينها، فتجاهل هذا الأمر حسب بيال.

*"This inevitably leads to the incongruity of legal concepts between national systems"* (BIEL, 2008: 23).

"يؤدي حتميا إلى التّعارض في المفاهيم القانونية بين الأنظمة الوطنية". (ترجمتنا)

كما تقول كاو:

*"Law and languages are closely related, legal language has developed its characteristics to meet the demands of the legal system in which it is expressed" (CAO, 2007: 28)*

"يرتبط القانون باللّغات إرتباطا وثيقا، حيث طَوّرت اللّغة القانونية خصائصها من أجل تلبية مطالب النظام القانوني التي تعبر عنه". (ترجمتنا)

وأيضا ممّا لا نختلف عنه الصّعوبة الجمة التي يشكلها الإختلاف في الأنظمة القانونية، حيث يقول جيمار.

*«La seule vrai grande difficulté …que présente la traduction juridique procède de la variété de la diversité des systèmes juridiques en présence » (GEMAR, 1979: 44)*

"إنّ الصعوبة الكبرى الوحيدة التي تقدمها الترجمة القانونية ناجمة عن تعدّد الأنظمة القانونية الموجودة وإختلافها" (ترجمتنا)

مما يجدر بنا ذكره أيضا هو الإختلاف الثقافي الذي يلعب دورا مهما في نجاح عملية الترجمة. في نهاية هذا الجزء يمكننا أن نقول أن الأنظمة القانونية تؤثر إلى حدّ كبير في العملية التُرجمية حيث نجد أن الصعوبات تختلف من نظام إلى نظام آخر. فيما يلي نذكر الإختلاف الثقافي الذي يلعب دورا مهما في عملية الترجمة.

ومما لاشك فيه أنّ للثقافة تأثير مهم في المجتمع، إذ يبرز بوضوح في الأفكار المنبثقة عنها والتي تهتم بتطويره وتغييره، وبما أن المجتمع مرتبط بالقانون إرتباطا وثيقا تتأثر به الثقافة وتتفاعل معه، فهذه الأخيرة تؤثر بدورها على القانون.

لذلك ينبغي على المترجم أن يكون على دراية بحقيقة هامة، وهي تأثير الثقافة على المحرر في طريقة إنجازه للنص القانوني، حيث نجد كاو تقول:

*"Laws or legal texts are not formulated or construed in a vacuum. Legal documents drafted in each jurisdiction are conditioned by and cater to the demands and requirements of that particular jurisdiction, unique to the law, tradition and policy of each culture" (CAO, 2007: 98).*

"لا تتم صياغة القوانين أو النصوص القانونية في فراغ، حيث تحرّر الوثائق القانونية وفقا لسلطة قضائية ما، حيث إنه يخضع لشروطها ويلبي حاجاتها ومتطلباتها الخاصة بقانون وتقليد وسياسة كل ثقافة" (ترجمتنا) ، لذلك يمكننا القول أنّ الثقافة هي العنصر الأساسي المساهم في طريقة تحرير النص القانوني.

وما ينبغي أيضا الإهتمام به المصطلحات القانونية ذات الشّحنة الثقافية الخاصة، وهذا ما يشير إليه الباحث هارفي "إذ تتعلق بالمفاهيم والمؤسسات الموجودة في ثقافة ما، والغائبة في ثقافة أخرى" (HARVEY, 2000 : 02) وعلى سبيل المثال يمكننا ذكر مصطلح "الخلع" في قانون الأسرة الجزائري، حيث لا وجود لهذا المفهوم في قانون الأسرة الأمريكي.

## I.4.نظريات وأساليب الترجمة القانونية

إنّ علم دراسة اللّغة يمثل جانبا أساسيّا من بين الجوانب الأخرى في العملية الترجمية، لذلك لا يمكن الحديث عن أي نص بدون لغة وأي ترجمة بدون لغة. وما إن ظهر علم الترجمة إلى الوجود حتى أخذت نظريات الترجمة تتنوع مع إعتمادها على مناهج أكثر عملية تؤهلها للتعامل مع القضايا التي تثيرها الترجمة.

### I.1.4.النظريات

كما سبق لنا وأشرنا، سنتعرض إلى النظرية التي نرتكز عليها في التعامل مع المدونة.

#### I.1.1.4. نظرية التكافؤ عند نايدا وتابر (1969/1964)

يعتبر نايدا وتابر من بين علماء الترجمة الّذين أثرا في حقل الترجمة بكتاباتهما الأكثر عملية إذا ما قارناها بالأعمال الواقعة قبل الحرب العالمية الثانية أين كانت الترجمة محل نقاش فلسفي وجدلي يدور حول قضايا معينة. وإنّ التوجه العلمي في أعمال نايدا وكذا تابر يظهر لنا جليّا من خلال إستخدامهما لمصطلحات أكثر عملية وهذا من خلال كتاب نايدا "حول علم الترجمة" 1964، والمؤلف الثنائي لنايدا وتابر بعنوان "نظرية وممارسة الترجمة" 1969 ففي كلا الكتابين نجد مصطلحات: علم ونظرية، وهذا بطبيعة الحال يعود إلى الطابع التجديدي الذي إعتمده نايدا في مقاربته للترجمة وذلك عن طريق إستخدامه للعناصر اللغوية مثل السوسيولغوية إضافة إلى السميائية وكذا التواصلية للترجمة.

كما تجدر بنا الإشارة فيما يتعلق بموضوع بحثنا فإن مفهومه يمثل العمود الفقري لنظرية نايدا "1964" وكلا من نايدا وتابر "1969" حيث نجد:

#### I.2.1.4.التكافؤ الشكلي

يستند التكافؤ الشكلي إلى التّركيز على رسالة النص الأصلي وإعادة إنتاجه وصياغته من طرف المترجم في النص الهدف، أي بمعنى توليد رسالة متكافئة تخضع للخصائص اللّغوية وكذا الشكلية للنص

الأصل ، حيث يرى نايدا أنه بغية إنتاج المحتوى والشكل لرسالة النص الأصلي ينبغي "إنتاج الوحدات النحوية كترجمة فعل بفعل أو إسم بإسم، إبقاء الجمل كما هي عليه في النص الأصل، الإحتفاظ بالمؤشرات الشكلية كحروف الوقف وكذا تقسيم الفقرات" (NIDA, 1964 : 165).

وفيما يخص التطابق في الكلمات فنجد أنّ كل كلمة من النص الأصل يتم تعويضها بكلمة مطابقة ومكافئة لها في النص الهدف.

### I.4.1.3.التكافؤ الديناميكي

يتم في هذا الموضوع بالتركيز على قارئ النص الهدف وكذا الأثر المكافئ أي المعادل الذي ينبغي أن تولّده الترجمة على قارئها كما يرى نايدا: "يستند نمط التكافؤ الديناميكي إلى التركيز على قارئ النص الهدف وهذا التركيز يتطلب من المترجم أن يقوم بتحديد النص الأصل بحسب لغة وثقافة قارئ النص الهدف (MUNDAY, 2009 : 184).

### I.4.1.4.الأثر المكافئ أو المعادل

بالعودة إلى الآراء الّتي قدّمها نايدا حول التكافؤ الديناميكي، فإن هذا الأخير يتحقق من خلال توليد الأثر المكافئ لدى قارئ النص الهدف، أيضا فإن هذا الأثر لا يخضع لثقافة ولغة النص الأصل كما هو الحال بالنسبة إلى التكافؤ الشكلي، إنما يستجيب لمتطلبات لغة وثقافة قارئ النص الهدف، وفي هذا الصدد نجد نايدا قد صاغ أربعة أهداف لبلوغ هذا الأثر المكافئ وهي تكييف معنى النص الأصل بجملة تبعا لبنية النص الهدف، توليد بنية لغة الهدف التي تكون متشابهة تطبيقيا لبنية لغة الأصل، إنتاج متكافئات أسلوبية مقبولة، توليد أثر مكافئ على القارئ الهدف" (MUNDAY, 2009 : 186).

بعد تطرّقنا إلى النظريات لم يتبق إلاّ الحديث عن الأساليب التي سنعتمدها في عملية الترجمة.

### I.2.4.أساليب الترجمة

فيما يخص أساليب الترجمة المعتمدة و ذلك بغية مواجهة الصعوبات التي قد يواجهها المترجم، وفي هذا المقام تبرز أهمية الأبحاث التي قام بها كل من "جون بول فيني" و "جون داربلني" في كتابهما "الأسلوبية المقارنة في دراستهما الترجمية من اللّغتين الإنجليزية والفرنسية، تمكنّا من إستنباط سبع طرائق للترجمة، كما قسّماها إلى جزئين أساسيين أوّلهما يتضمن أساليب الترجمة المباشرة، وثانيهما يتضمّن أساليب الترجمة غير المباشرة، وفيما يلي سنتعرّض لهذه الطرائق بشيء من التفصيل.

#### I.2.4.1. أساليب الترجمة المباشرة

الأساليب المباشرة هي تلك الأساليب التي يستعملها المترجم دون إحداث تغييرات جوهرية على مستوى الكلمة أو الجملة وهي تنقسم إلى:

##### I.2.4.1.1. الإقتراض

يستعمل للتغلّب على نقص ما، ويتعلّق عادة بالمفردات (مثل عملية تقنية جديدة أو مفهوم مجهول)، حيث يعتبر أسهل طرائق الترجمة ويتم من خلاله نقل الكلمة من اللّغة الأصل وكتابتها بحروف اللّغة المستهدفة (DARBELNET et VINAY, 1972 : 47).

ومن خلال كتابة بعض المفردات بحروف اللّغة المستهدفة، يظهر لنا جليّا مدى سهولة هذه الطريقة.

#### I.2.4. 1. 2.النحت

يعتبر النّحت نوعا خاصا من الإقتراض، حيث يتم نقل تعبير ما من لغة إلى أخرى، لكن تتم ترجمة كلّ عناصره بشكل حرفي (DARBELNET et VINAY, 1972: 47)، حيث نجد المثال التالي: الخيال العلمي / Science-Fiction

أو بتعبير آخر، أثناء الترجمة بالنسخ تؤخذ الكلمة كما هي من اللّغة الأصل ثم تكتب بحروف اللغة الهدف علما أنه يوجد هناك ما يقابلها إلاّ أنها تستعمل كما هي فمثلا كلمة Recyclage بالفرنسية تصبح رسكلة مع أنها تعني إعادة التكوين.

### I.2.4. 1. 3. الترجمة الحرفية

الترجمة الحرفية هي نقل كل كلمة في لغة النص الأصل بكلمة موازية لها في لغة النص الهدف، غير أن هذا الأسلوب لا ينصح باستعماله لما له من نتيجة سلبية على المعنى.

*« La traduction littérale désigne le passage de LD à LA en aboutissant à un texte à la fois correcte et idiomatique sans que le traducteur ait à se soucier d'autre chose que des servitudes linguistiques » (DARBELNET et VINAY, 1972: 48)*

"تتمثل الترجمة الحرفية في النقل المباشر للنص في اللّغة الاصل إلى اللّغة المستهدفة لإنتاج نص صحيح تركيبيا ودلاليا في اللغة المستهدفة حيث تنحصر مهمة المترجم فيها في إدراك الإكراهات اللّغوية للّغة المستهدفة" (ترجمتنا) فنجد المثال في الانجليزية Water contains oxygen وفي اللّغة العربية: الماء يحوي الأكسجين.

وفي حال ما إذا إعتبر المترجمون أساليب الترجمة المباشرة بأنها غير مقبولة، يتوجب عليهم حينئذ أن يتجهوا إلى طرق الترجمة غير المباشرة، ونعني غير مقبولة عندما تؤدي الترجمة الحرفية إلى رسالة: "تعطي معنى آخر أو ليس لها معنى أو تستحيل ترجمتها لأسباب تركيبية أو عندما لا تمتلك تعبيرا موازيا ضمن التجربة خارج اللّغوية للغة المستهدفة أو عندما تمتلك تعبيرا موازيا لها. لكن ليس ضمن نفس السجلّ" (DARBELNET et VINAY, 1972: 49)

### I.2.4. 2. أساليب الترجمة غير المباشرة

الأساليب غير المباشرة التي إقترحها فيني ودرابلني هي مناقضة تماما للأساليب المباشرة وهي تتطلب جهدا وثقافة واسعة من المترجم، وتنقسم بدورها إلى أربعة أساليب وهي:

### I.4.2. 2. 1.الإبدال

تتمثل هذه الطريقة في إستبدال جزء ما من الخطاب بجزء آخر وذلك بدون تغيير معنى الرسالة كإستبدال الفعل بالمصدر والإسم بالصفة (DARBELNET et VINAY, 1972: 50) ، من خلال هذا الشرح نستخلص هذا المثال في اللّغة الإنجليزية Before she comes back ، أي في اللّغة العربية كالتالي: قبل عودتها.

بتعبير آخر، يمكننا القول أنه نقوم في هذا الأسلوب بتعويض جزء من أجزاء الكلام في لغة النص الأصل بجزء النص الهدف حيث يرتكز هذا الأسلوب على الخصائص الأسلوبية.

### I.4.2. 2. 2.التطويع

يعتبر هذا النوع من الأساليب غير المباشرة حيث

*« La modulation est une variation dans le message obtenue en changeant le point de vue d'éclairage, elle se justifie quand on s'aperçoit que la traduction littérale ou même transposée aboutit à un énoncé grammaticalement correct, mais qui se heurte au génie de la langue cible» (DARBELNET et VINAY, 1972: 51)*

"يتمثل التطويع في إختلاف شكل الرسالة، ناتج عن إختلاف في وجهة النظر ويمكن أن يبرز هذا التغيير عندما تؤدي الترجمة الحرفية أو حتى تلك الناتجة عن الإبدال إلى ترجمة صحيحة نحويا لكنّها لا تتماشى مع عبقرية اللّغة المستهدفة"(ترجمتنا). حيث ترجمنا عبارة: رجل الإطفاء بـ: Firefighter

أي لا يقوم هذا الأسلوب على التغيير في الخصائص الأسلوبية والشكلية، وإنما على إحداث تغيير في الجملة كترجمة جملة النفي بجملة الإثبات. مثل It's not difficult ـــــإنّه سهل .

### I.2.4. 2. 3.التكافؤ

التكافؤ أسلوب من أساليب الترجمة أين ينقل المترجم البلاغ بأكمله من ناحية إجمالية لا تفصيلية لمعناه.

ذكرنا أنه يمكن التعبير عن الحالة نفسها بصياغة نصين يستعملان طرقا أسلوبية وتركيبية مختلفة كليا وهذا هو التكافؤ، ويستعمل خاصة في الأمثلة والتعابير الإصطلاحية والحِكَمْ إذ تهدف هذه الطريقة في النهاية إلى إحداث الأثر نفسه بين اللّغتين (DARBELNET ET VINAY, 1972: 52)

إذ يمكن التعبير عن المثل في الإنجليزية، " Never too old to learn" بـ: "أطلبوا العلم من المهد إلى اللّحد" في اللغة العربية.

### I.2.4. 2. 4.التصرّف

في هذا الصدد، يمكن القول أن هذا الأسلوب هو قمة هذه الأساليب الغير مباشرة وهو بدوره يتطلب من المترجم معرفة واسعة للغتين والثقافتين بالنسبة للنص الأصل وكذا النص الهدف.

*« Avec ce septième procédé nous arrivons à la limite extrême de la traduction : il s'applique à des cas où la situation à laquelle le message se réfère n'existe pas dans la LA et doit être crée par rapport à une autre situation que l'on juge équivalente » (DARBELNET ET VINAY,1972 : 54)*

"بهذا الأسلوب السابع نصل إلى أقصى حدود الترجمة حيث يستعمل في الحالة التي تكون فيها الوضعية المعبر عنها في اللّغة المصدر مجهولة في الثقافة المستهدفة" (ترجمتنا)، أي في هذه الحالة يتوجب على المترجم تغيير المرجعية الثقافية عندما تكون وضعية ما في ثقافة اللّغة المصدر غير موجودة في اللّغة الهدف، حيث أن في الثقافة الانجليزية يمكن القولThat is not the Bible ، أما في اللّغة العربية فنقول: إنه ليس القرآن.

احتلّت الترجمة مكانة مرموقة في مختلف الميادين خاصة في ميدان القانون وسمحت لنا بالتعرّف على مختلف علوم باقي الدول.

من خلال ما تناولناه في هذا الفصل نستخلص أن الثقافة تعد عنصرا فعّالا في عملية الترجمة إذ أنه لا يكفي للمترجم أن يلم بقواعد ونحو كلتا اللّغتين المنقول منها والمنقول إليها، بل عليه إدراك أن هناك مفاهيم ثقافية في اللّغة المنقول منها لا مقابل لها في اللّغة المنقول إليها، فعليه أن سيتوعبها حتى يتمكن من نقلها بأمانة إلى اللّغة الهدف ويكيّفها لتتلاءم مع ثقافته.

هذا ما سنراه في الفصل التطبيقي من خلال تحليلنا لترجمة المدونة أين تظهر لنا جليا الإختلافات الثقافية وإختلاف الأنظمة القانونية.

يجدر بنا قبل أن نتطرق في الفصل التطبيقي أن نوضح بعض المفاهيم وسنضيف أيضا بعض المعطيات التي ستساهم في جعل بحثنا أكثر دقة وموضوعية، كما سنساهم في وضعه في إطار منهجي واضح يسهل على قارئه تتبع مساره وفهم محتواه. لهذا نفضل التوسَع في هذه المفاهيم في هذا الفصل نظرا لأهميتها البالغة.

### II.1. تقديم المدونة

تتمثل المدونة في أحكام طلاق من ولايتي ميتشغن وإيلنوي الأمريكية وترجماتها في ظل الإختلاف الثقافي وكذا إختلاف النظام القانوني من اللّغة الإنجليزية إلى اللغة العربية والتي تحصلنا عليها من مواقع الأنترنت ومكتب الترجمة الرسمية بالترتيب كالآتي: حكم (أ) (مكتب الترجمة الرسمية بتيزي وزو)، حكم (ب) (judgment-of-divorcedocxredactedbasic-1-638.) وحكم (ت)

( www.illinoiscourts.gov/forms/.../divorce/Divorce_No_Children_Suite_Approved.pdf).

### II.2. منهجية التحليل

كما سبق وأشرنا تتمثل المدونة في أحكام الطلاق من ولايتي ميتشغن وإيلنوي الأمريكية التي قمنا بترجمتها في ظل الإختلاف الثقافي والنظام القانوني إلى اللغة العربية، حيث رتبناها وأدرجناها في الملاحق وأشرنا إليها حسب تاريخ صدورها، فالحكم(أ) صدر عن ولاية ميتشغن في 2012/03/23، بينما الحكم (ب) صدر أيضا عن ولاية ميتشغن سنة 2015، أما الحكم (ت) فصدر عن ولاية إيلنوي.

يهدف موضوعنا إلى تحليل بعض الصعوبات والتعقيدات التي واجهناها أثناء ترجمتنا لأحكام الطلاق، أيضا الحلول التي حاولنا تطبيقها وذلك لغرض التغلّب على تلك الصعوبات. وبهذا فإنّ الإطار العام للبحث يتمثّل في الترجمة القانونية وبشكل خاص الترجمة فيما يتعلق بميدان قانون الأسرة.

استعنا بنظرية نايدا في التكافؤ الوظيفي والشكلي في تحليل النص الأصل وكذا ترجمته، وذلك يعود لعدّة أسباب لعل أهمّها كون المنظرين يؤثّرون في نظرية الترجمة، وهذه الأخيرة تعتبر من أقرب النظريات

إلى موضوعنا. ناهيك لكونها ترتكز على إيجاد الصعوبات التي يصادفها المترجم أثناء ترجمته وكذا الحلول التي يعتمد عليها في مواجهة تلك الصعوبات كما أن هذه النظرية تمكّن المترجم من وضع ترجمة تأخذ بعين الإعتبار النص الأصلي من جهة والنص الهدف من جهة أخرى. كما أنها تركّز كثيرا على الغاية المتوخاة من الترجمة. بحيث أنّ هذه النظرية تستند على التركيز على رسالة النص الأصلي وإعادة صياغتها من طرف المترجم في النص الهدف، وأيضا تعويض المصطلحات بمصطلحات متطابقة معها في النص الهدف، ومن دون نسيان التركيز على قارئ هذا الأخير وكذا الأثر المكافئ الذي ينبغي أن تولّده الترجمة على قارئها.

فيما له صلة بالأساليب، فإعتمدنا على الأسلوبية المقارنة، ذلك نظرا لكونها تضع المفاهيم الواضحة التي تسمح لنا بتحديد الأساليب، وكذا الحلول التي نعتمد عليها في حل كل الصعوبات الّتي نواجهها أثناء القيام بعملية الترجمة.

إنطلقنا في بداية موضوعنا إلى ذكر مختلف القوانين وإستغلنا الفرصة لذكر أهمّ الصعوبات الّتي يواجهها المترجم عادة، حيث أنّنا عملنا في إطار كل المصادر العلمية التي في حوزتنا. لذلك سنحاول إيجاد هذه التعقيدات والصعوبات إن أمكن في المدونة موضوع بحثنا مع التطرّق إليها بشيء من التعليق والتحليل جزءا بجزء.

سنعتمد في عملية التحليل إستخراج الكلمات والمصطلحات المستعملة في النص الأصل وذلك على شكل مقتطفات باللّغة الإنجليزية، وبعدها سنلحقها بترجمتنا المقترحة ونكتب المصطلح المراد بالخط العريض كما سنضع سطرا تحته مع الإشارة إلى صفحة وعنوان حكم الطلاق ، وبعد ذلك سندرج شرحا وتحليلا لهذه المصطلحات، وأدرجنا هذه الأخيرة كالآتي: الغموض والإبهام، إختلاف الأنظمة القانونية وعدم تطابق الحقائق، الصعوبات المتعلقة بالمصطلحات و التعابير القانونية وأخيرا ملاحظات عامّة عن المدونة.

## 3.II. التحليل

لا بأس من التذكير أنّنا إنطلقنا في الفصل الأوّل إلى ذكر أهم الصعوبات التي يواجهها المترجم عادة، ولا بد من الإشارة أننا لم نُحط بها كلها. حيث إنّنا عملنا في إطار المصادر العلمية التي في حوزتنا، وسنحاول إستخراج هذه الصعوبات في المدونة موضوع بحثنا مع التطرّق إليها بالتفصيل.

### 1.3.II. الغموض والإبهام

يعد الغموض والإبهام من أكبر الصعوبات التي يواجهها المترجم القانوني أثناء ترجمته وبعد ترجمتنا لأحكام الطلاق موضوع بحثنا سنحاول التعرَض لكل مواقع الغموض والإبهام فيها.

**النموذج الأول**

نستهل هذا الموضوع بالعبارة الواردة في النص الأصل:

**The parties** do not own real property (حكم أ :2)

لا يملك **الطرفان** ملكية عقارية (ترجمتنا).

إعتمدنا في هذه العبارة على الترجمة الحرفية، غير أن الموضوع الذي يهمنا في هذه الفقرة هو إستعمالنا لأسلوب التطويع عند ترجمتنا للعبارة التالية " The parties" في اللّغة الإنجليزية بعبارة "الطرفان" في اللّغة المستهدفة. حيث أن هذه العبارة تدل في اللّغة العربية على طرفين إثنين، بينما في اللّغة الأصلية تدل على طرفين إثنين أو أكثر.

رغم أنّ سياق الفقرة في النص الأصلي دلّ على طرفين إثنين إلاّ أن المحرّر الأصلي للنص القانوني لم يستعمل مثلا عبارة " Both parties"، بحيث أننا أردنا رفع الإلتباس الممكن وقوعه إذا ما ترجمنا العبارة بـ "الأطراف".

**النموذج الثاني**

أما في ترجمة العبارة الآتية فنجد

Approved as to from only, **7 day order** (4: أ حكم )

قبول من حيث الشكل فقط، **يصدر الأمر في غضون 7 أيام** (ترجمتنا)

إعتمدنا في هذه العبارة على أسلوب الإبدال وذلك لغرض توضيح المعنى وإيصال الفكرة وذلك لتفادي الوقوع في موطن الغموض والإبهام وذلك أن العبارة بحد ذاتها " Seven day order" في لغة النص الأصل تعتبر مفهوما قانونيا خاصا بالنظام القانوني لولاية ميتشيغن الأمريكية.

قمنا في هذه العبارة بإبدال جزء من العبارة "Seven day order " في النص الأصل نجرء أخر مع إضافة الفعل "يصدر" في العبارة "يصدر الأمر في غضون 7 أيام" في النص الهدف

### II.2.3 الإختلاف الثقافي وإختلاف الأنظمة القانونية

سبق لنا وأن أشرنا أن للثقافة تأثير كبير في طريقة تحرير القانون وذلك فضلا للطريقة التي يتم النظر بها في الواقع، ففي العبارات التالية نجد صعوبة ثقافية وهذا راجع إلى الإختلاف في الأنظمة القانونية.

**النموذج الأول**

نستهل هذا الموضوع بالعبارة الواردة في النص الأصل:

Both parties shall notify the **friend of the court** and each other in writing within 21 days

(حكم ب: 2)

يجب على الطرفين إشعار **صديق المحكمة** وكل طرف أخر بمكتوب في غضون 21 يوما. (ترجمتنا).

قمنا في هذه العبارة بالإعتماد على أسلوب الترجمة الحرفية، حيث نقلنا عبارة " friend of the court" كما هي واردة في النص الأصل بعبارة "صديق المحكمة" في اللّغة المستهدفة.

إعتمدنا على العبارة نفسها "صديق المحكمة" علما أن هذا المصطلح لا يستخدم في النظام القانوني الجزائري.

ويعود هذا لكون " the friend of the court" :

“A party that is not involved in a particular litigation but that is allowed by the court to advise it on a matter of law or policy directly affecting the litigation”
(The free dictionary legal terms).

"طرف لا يتدخل في النزاع ولكن تسمح له المحكمة بالمشورة على مسألة من مسائل القانون أو سياسة تؤثر على النزاع" (ترجمتنا).

كذلك يشمل هذا المصطلح حسب النظام القانوني لولاية ميتشيغن الأمريكية.

“The friend of the court provides services to parties with minor children involving divorce, family support, interstate and paternity cases” (www.oak-gov.com).

تاريخ الزيارة 2017/03/11 22:11

"يقدم صديق المحكمة خدمات للأطراف ذوي الأطفال القصر والتي تشمل قضايا الطلاق والإعانة العائلية وقضايا ما بين الولايات وكذا الأبوة" (ترجمتنا).

كما نجد أن مصطلح "صديق المحكمة" يستعمل في اللّغة العربية وذلك خاصة في المحاكم الدوّلية مثل المحكمة الخاصة بلبنان الواقعة في مدينة لاهاي الهولندية (https://www.stt-sil.org). تاريخ الزيارة 22:30 2017/03/11

**النموذج الثاني**

There are no children or adopted of this marriage/ civil union and **neither party is pregnant.**

(حكم ت: 2)

لا يوجد أي أطفال مولودين أو متبنيين أثناء الزواج أو الإقتران المدني **وليس أي طرف حاملا**. (ترجمتنا).

إعتمدنا على الترجمة الحرفية في هذه العبارة " Neither party is pregnant" في لغة النص الأصل بـ "ليس أي طرف حاملا" في لغة النص الهدف ذلك لتفادي الوقوع في الغموض والإبهام، حيث أنه لدى المسلمين من غير المعقول أن في أي زواج أو إقتران عادي طرفين حاملين في نفس الوقت، بينما يجيز النظام القانوني لولاية إيلنوي الأمريكية زواج المثليين عكس النظام القانوني الجزائري الذي يستمد قوانينه من الشريعة الإسلامية الذي يدينه ويجرمه فيمكن لكلا الطرفان في هذه الحالة أن تكونا إمرأتان مقترنتان وحاملتان وذلك سواءا بالتلقيح الإصطناعي أو بسبب حمل من علاقة سابقة مع الجنس الأخر.

**النموذج الثالث**

فيما يخص العبارة الأتية:

Spousal support granted to:

☐ **husband** (حكم أ: 1) ☐ wife

تمنح النفقة الزوجية لـ

☐ **الزوج** (ترجمتنا). ☐ الزوجة

أبقينا على الترجمة الحرفية في ترجمة العبارة " Spousal support granted to husband" من لغة النص الأصل إلى "تمنح النفقة الزوجية للزوج" في لغة الهدف. حيث وجدنا أن النفقة الزوجية يتحصل عليها سواءا الزوج أم الزوجة وذلك في النظام القانوني لولاية ميتشيغن الأمريكية، بينما لا تمنح النفقة الزوجية للزوج في النظام القانوني الجزائري إنّما يسمح للزوجة فقط بالحصول عليها أو المطالبة بها.

### 3.3.II عدم تطابق الحقائق

في هذا الصدد يجدر بنا الإشارة إلى بعض المصطلحات التي يتعرّض إليها المترجم والتي بدورها تعبّر عن حقائق غير موجودة في لغة النص الهدف. ومن هذه العبارات نستخلص ما يلي:

**النموذج الأول**

فيما يخص هذه العبارة:

Retirement Assets are devided as detailed in the addition section of the judgment plantiff shall be responsible for entering any documents necessary to emplement the retirement asset distribution (I e. **QDRO, EDRO**) unless detailed otherwise in the addition section of this judgment. (حكم أ: 3)

تقسم أصول التقاعد كما تم الفصل في القسم الإضافي من هذا الحكم ويتحمّل المدعي مسؤولية إدخال أي وثائق ضرورية لتطبيق توزيع أصل التقاعد مثل (**QDRO, EDRO**) يتم الفصل بغير ذلك في القسم الإضافي من هذا الحكم. (ترجمتنا).

يجدر بنا الإشارة إلى أننا إعتمدنا على أسلوب الإقتراض في هذه العبارة "(QDRO, EDRO )" في لغة النص الأصل لنقل الإختصار والحفاظ على المعنى بعد ترجمته إلى اللّغة المستهدفة بعبارة "( QDRO, EDRO)". ذلك لعدم توفر المكافئ في اللغة الهدف. رغم أنه كان من الممكن الإعتماد على نفس الحروف في اللغة الهدف وإنما إستحبذنا الإحتفاظ بها في اللغة الأصلية وذلك لعدم الوقوع في الإبهام.

بينما إعتمدنا على أسلوب الإقتراض في العبارة الأتية:

Their occupational or drivers' licenses; and their social security numbers unless exempt by law pursuant to **MCL** 552.603

(حكم ب: 2)

رخص العمل والسياقة الخاصة بهم. أرقام الضمان الاجتماعي الخاصة بهم ما لم يكونوا معنيين قانونيا بمقتضى **لائحة محكمة الإستئناف لولاية ميتشيغن**. 552.603 (ترجمتنا).

وذلك لغرض الحفاظ على المعنى نفسه في اللغة المستهدفة.

**النموذج الثاني**

فيما يخص هذه العبارة:

(حكم أ: 2) Support checks **should be made payable** to **MISDU**

تدفع شيكات النفقة إلى **وحدة الإتفاق لولاية ميتشغين**. (ترجمتنا).

إعتمدنا على أسلوب الإبدال حيث قمنا بإبدال الصفة في العبارة " Should be made payable" في اللّغة الاصل بالفعل المبني للمجهول " تُدْفَعْ " في اللّغة المستهدفة وذلك لغرض تفادي الأسلوب الركيك وكذا توضيح المعنى بشكل سليم في اللّغة المستهدفة.

كما إعتمدنا في الترجمة على أسلوب الإبدال أيضا في العبارة نفسها " MISDU" في لغة النص الأصل بعبارة "وحدة الإتفاق لولاية ميتسيغن" في اللّغة المستهدفة.

وذلك بغية توضيح معنى الكلمة المختصرة، حيث كان من الأفضل إستعمال الإسم الكامل في اللّغة المستهدفة وتفادي إستعمال إختصاره وهذا ما يسمى بالترجمة الشارحة.

### II.4.3.الصعوبات المتعلقة بالمصطلحات والعبارات القانونية

من المؤكد أن ما يثير إنتباه القارئ هو المصطلحات والعبارات المتعلقة بميدان القانون حيث أن في هذا الجزء نطرح مسألة الفرق بين المعاني. المعنى العام وكذا المعنى القانوني والّتي هي من أهم الصعوبات المصطلحية. حيث أنّ في العبارات الأتية نجد:

**النموذج الأول**

فيما يخص هذه العبارة نجد:

Enforcement. The parties will perform their respective obligations **with the utmost good faith**. (حكم ب: 5)

تطبيق القانون. يجب على الطرفين تنفيذ إلتزاماتها **مع منتهى حسن النية**. (ترجمتنا).

إعتمدنا في هذه العبارة على أسلوب التكافؤ، حيث أنّ العبارة " With the utmost good faith" في النص الأصل مكافئها في اللّغة المستهدفة والمتمثل في العبارة "مع منتهى حسن النية" وتعني عبارة " With the utmost good faith " في اللّغة الإنجليزية حسب القاموس " The free dicting".

“(Insurance) a principal used in insurance contents, legally obliging all parties to reveal to the others any information that might influence the others’ decision to enter into the contract”

(www.thefreedictionnary.com). (تاريخ الزيارة: 2017/01/17، 18: 20)

"هو مبدأ يستعمل في عقود التأمين ويلزم قانونيا كل طرف بالكشف للطرف الأخر عن المعلومات التي يمكن أن تؤثر على قرار الطرف الأخر بإدخالها في العقد" (ترجمتنا)

**النموذج الثاني**

أما فيما يخص العبارة التالية:

**Spousal support** (حكم أ: 1)

**النفقة الزوجية** (ترجمتنا)

إعتمدنا على التكافؤ الديناميكي في ترجمة العبارة " spousal support" في لغة النص الأصل بعبارة " النفقة الزوجية" في لّغة النص المستهدفة عرض عبارة " إعانة زوجية" أو كلمة "دعم".

لهذه العبارة في اللّغة الإنجليزية مكافئها في النظام القانوني الجزائري الذي بدوره يستمد قوانينه من الشريعة الإسلامية.

**النموذج الثالث**

أيضا نجد العبارة الأتية:

(حكم ب: 5) Each party will be responsible for their oun litigation expenses and **attorney fees**

يتحمل كل طرف مسؤولية دفع تكاليف التقاضي **وأتعاب المحامي**. (ترجمتنا).

قمنا بإستعمال التكافؤ الشكلي والتطويع في هذه العبارة ، حيث ترجمنا كلمة " fees" من اللّغة الإنجليزية بـ "أتعاب" بدل "رسوم" في اللّغة العربية وذلك يعود لكون كلمة أنعاب أكثر إستعمالا في النظام القانوني الجزائري.

كما يمكن لنا إضافة أنّ للإختلافات الثقافية دور فعال يؤدي في معظم الأحيان إلى الإختلاف في التعبير عن المعنى نفسه بصفة مباشرة.

**النموذج الرابع**

فيما يلي نجد

Bankruptry : that to the extent that either party is required by the terms of this judgment **to assume responsibility** for paying certain debts…(حكم ب: 4)

الإفلاس: أنّه في الحدود التي يلتزم فيها كل طرف بشروط هذا الحكم **يتحمل مسؤولية** تسديد بعض الديون.... (ترجمتنا)

قمنا في هذه العبارة بإستعمال أسلوب التكافؤ الشكلي والإبدال. بحيث قمنا بتغيير وإبدال الفعل في العبارة "to assume responsibility " في لغة النص الأصل بإسم "تحمل مسؤولية" في لغة النص الهدف وذلك بغية تجنب الأسلوب الركيك في اللّغة العربية والحفاظ على نقل معنى النص الأصلي بشكل سليم.

حيث أنّ كلمة " assume" في اللّغة الإنجليزية حسب القاموس الإنجليزي أوكسفورد

" take or have responsibility or power"

حيث إعتمدنا في ترجمتنا الحفاظ على السياق في المعنى و ذلك نظرا لوجود المكافئ للعبارة " to assume responsibility " " تحمل المسؤولية" في اللّغة العربية إستحببنا الإبقاء على أسلوب التكافؤ.

**النموذج الخامس**

أيضا نجد العبارة الأتية:

**Irreconcilable differences** have caused the irretrievable breakdown of the marriage or civil union and efforts at reconciliation have failed or future attempts at reconciliation would be impracticable and not in the best interests of the family.(حكم ت: 2)

أدى **الشقاق** إلى إنحلال ميثاق الزوجية أو الإقتران المدني وتعذرت كل محاولات الصلح أو أن محاولات الصلح المرتقبة مستقبلا ستكون متعذرة التنفيذ ولن تكون في مصلحة العائلة. (ترجمتنا)

إستعملنا أسلوب التكافؤ في ترجمة العبارة حيث أن المصطلح في اللّغة الأصل "_Irreconcilable_ differences " يعني حرفيا تلك الخلافات الواقعة بين الزوجين غير القابلة للصلح، وهذا ما نجده متوافق مع المصطلح القانوني الأكثر شيوعا في النظام القانوني الجزائري "الشقاق" والذي يتمثل في الخلافات المستمرة بين الزوجين.

فالشقاق بين الزوجين معناه وجود خلافات ونزاعات وأيضا تنافر بينهما. ففي لسان العرب لإبن منظور، الشقاق هو العداوة بين فريقين والخلاف بين إثنين، سمي ذلك شقاقا، لأن كل فريق ن فرقتي العداوة قصد شيقًا أي ناحية غير شِقَّ صاحبه.

والشقاق بين الزوجين يصلح أن يكون سببا لإنفصال الطرفين، بل إنّه من أكبر الأسباب للإنفصال، مع ذلك لا يفسخ النكاح بمجرد حصوله، بل إن ظهر إعتداء أحد الزوجين على الأخر، فإن القاضي يزجر الظالم منها عن ظلمه وإن أشكل أمرهما تعين بعث حَكَمَيْنِ للنظر في أمرهما وفعل ما تقتضيه المصلحة من صلح أو خلع أو طلق ( http://future.islamweb.net) تاريخ الزيارة 2017/02/22: 15:19.

**النموذج السادس**

فيما يلي نجد:

(حكم ب: 5) **Restoration of name** the defendant will restore her name of..

**استعادة اللّقب**: ستستعيد المدعى عليها لقبها الأول وهو ..... (ترجمتنا)

إعتمدنا عل أسلوب التطويع في ترجمة هذه العبارة "Restoration of name " من لغة النص الأصل إلى "استعادة اللّقب" في لغة النص الهدف، حيث أنّ المعنى المراد بكلمة " name" في الحكم في لّغة النص الأصل يعود إلى اللّقب وليس الإسم. ذلك لأنه من البديهي أنّ يعني اللّقب غير الإسم مثل " family name" والذي يعني اللقب، وفي هذا الحكم تم حذف " family" الذي يعني اللقب مباشرة. كذلك نجد أنّ العبارة في الحكم تتحدث عن المدعى عليها والتي بدورها تستعيد لقبها بعد الإنفصال من زوجها وهذا بدوره يفسر ترجمتنا.

حيث أن في القانون الجزائري تستعيد الزوجة لقبها السابق مباشرة بعد الطلاق.

**النموذج السابع**

فيما يخص العبارة الآتية:

(حكم ت: 3) **Be specific** in your **description** of each piece of property

**صفّ** كل جزء من الملكية **بالتحديد** (ترجمتنا)

لابد من الإشارة في هذا الصدد أننا قمنا بإستعمال أسلوب الإبدال وذلك إجباريا، بحيث قمنا بإبدال تركيب الجملة وتغيير الفئة النحوية لعبارة " Be specific" في اللغة الأصل من صفة إلى حال في اللغة المستهدفة "بالتحديد"

كما إعتمدنا على الأسلوب نفسه وهو الإبدال، حيث غيرنا كلمة " description" من إسم في اللغة الأصل إلى فعل "صِفْ" في اللغة المستهدفة.

**النموذج الثامن**

أمّا فيما يخص النموذج الآتي فنجد:

(حكم ب: 6)The judgment of divorce **shall be given full effect** immediately upon entry.

**يدخل حكم الطلاق هذا حيّز التنفيذ** بعد صدوره. (ترجمتنا)

إستعملنا في هذه العبارة أسلوب التكافؤ وذلك لتوفر المصطلح المكافئ في اللّغة المستهدفة. حيث نقلنا العبارة " shall be given full effect" من لغة النص الأصل بما يكافؤها في نص اللّغة المستهدفة بعبارة "يدخل حيز التنفيذ".

فيما يخص أسلوب الإبدال، غيرنا الفئة النحوية للعبارة نفسها في لغة النص الأصل " shall be given full effect"من صيغة المبني للمجهول إلى صيغة المبني للمعلوم "يدخل حيّز التنفيذ" في اللّغة المستهدفة.

**النموذج التاسع**

نجد في العبارة التالية

(حكم ب:1) **There remains no reasonable likelihood** that the marriage can be preserved

**ولم يعد من الممكن الحفاظ عليه** (ترجمتنا)

استعنا في ترجمة هذه العبارة " There remains no reasonable likelihood" من اللّغة الإنجليزية إلى اللّغة العربية " ولم يعد من الممكن الحفاظ عليه" بأسلوبي التطويع والإبدال. حيث أننا قمنا بإبدال المصطلح الإنجليزي " likelihood" في النص الأصلي من إسم إلى صفة في نص اللغة المستهدفة "المحتمل" إستخدمنا أيضا أسلوب الحذف في هذه العبارة، حيث لم نقم بترجمة عبارة " reasonable" من لغة النص الأصل إلى لغة نص الهدف، وذلك بغية تجنب الأسلوب الركيك في اللغة المستهدفة، حيث لو أننا قمنا بترجمة العبارة بشكل حرفي "لم يعد هناك إحتمال معقول" فهذه العبارة لا تستعمل بشكل واسع في النظام القانوني الجزائري.

**النموذج العاشر**

أما في العبارة التالية نجد

(حكم ت: 1)....Judgment of dissolution of marriage / **civil union**

حكم طلاق من زواج أو **إقتران مدني** (ترجمتنا)

إعتمدنا في ترجمة هذه العبارة على أسلوب الترجمة الحرفية وذلك يعود لتعذر وجود المكافئ للمصطلح الإنجليزي (civil union) في النظام القانوني الجزائري.

العبارة " civil union " في لغة النص الأصل تترادف مع عبارة "إتحاد مدني" في لغة النص الهدف حيث يعرفه القانون الخاص بولاية إيلنوي الأمريكية.

"In Illinois, a civil union is a legal relationship between two people-either of the same or different sex-providing all the legal obligations, responsibilities, protections and benefits all the law of Illinois grants to married couples. But a civil union is not a marriage; a civil union does not provide federal protections responsibilities to couples who enter into one, and a civil union will be recognized in certain other states but not all states". (www.civilunions.ilu-il.org). تاريخ الزيارة: 2017/02/12 :17:10

"في إيلنوي، الإقتران المدني هو علاقة قانونية تربط بين شخصين سواء من الجنس نفسه أو من جنسين مختلفين. يمنح الإقتران المدني جميع الإلتزامات القانونية والمسؤوليات والحماية ناهيك المنافع التي يمنحها قانون إيلنوي للمتزوجين ولكن الإقتران المدني ليس بزواج ولا يمنح حماية فدارلية أو مسؤوليات للمقترنين الذين يريدون الدخول فيه وكما يقتصر الإعتراف بالإقتران المدني في بعض الولايات فقط وليس كلها". (ترجمتنا).

**النموذج الحادي عشر**

في العبارة الآتية

**Reserved for :** (حكم ب: 5)

☐ wife ☐husband no uniform spousal support order is necessary

**يحتفظ بها:**

☐ الزوجة ☐ الزوج لم يؤمر بضرورة نفقة زوجية موحدة (ترجمتنا)

ترجمنا عبارة " Reserved for_ " من لغة النص الأصل إلى عبارة "يحتفظ بها" في لغة النص الهدف وإعتمدنا على أسلوب الإبدال الإجباري، حيث قمنا بإبدال الفئة النحوية للعبارة بفئة أخرى والمتمثلة

في تغيير الفعل المبني للمجهول في لغة النص الأصل " Reserved for_ " إلى الفعل المبني للمعلوم "يَحْتَفَظُ بها " في لغة النص الهدف.

**النموذج الثاني عشر**

فيما يخص العبارة التالية

Retention of jurisdiction: **the court retains jurisdiction** to enforce the provisions of this judgment.(5 :حكم ب)

إبقاء الإختصاص القضائي: **تختص المحكمة بالنظر** في تطبيق أحكام هذا الحكم. (ترجمتنا)

يتضح لنا في هذه العبارة "retains jurisdiction " في اللّغة الأصل إعتمادنا على التكافؤ الوظيفي وكذا الإبدال الإجباري في ترجمتنا إلى اللغة الهدف "تختص المحكمة بالنظر في" حيث لو ترجمتنا هذه العبارة بصفة مباشرة أي الترجمة الحرفية لما تحصلنا على العبارة المرغوب فيها في النظام القانوني الجزائري. توجد أمور إسترعت إهتمامنا، ولهذا الغرض نحبّذ العودة في الجزء الآتي من الفصل الثاني.

### II.5.3. ملاحظات عامة عن المدونة

أثارت العديد من الأمور إهتمامنا فلهذا نحبذ العودة إليها في هذا الجزء، حيث فضلا عن الصعوبات والتعقيدات التي واجهناها على مستوى إختلاف الأنظمة القانونية والإختلاف الثقافي بين البلدين أثناء ترجمتنا لأحكام الطلاق الأمريكية من اللّغة الإنجليزية إلى اللّغة العربية. إرتأينا أنه من المهم إدراج بعض الملاحظات التي سجلناها أثناء ترجمتنا لهذه الأحكام ونذكر منها:

1) لاحظنا أنّ اللّغة الإنجليزية تحبذ صيغة المبنى للمجهول والتي لاحظنا أنها طغت على مجمل عبارات النصوص القانونية في اللّغة الأصلية، في حين لاحظنا أن اللّغة العربية تفضل صيغة المبنى للمعلوم وفي المثال التالي يتوضح لنا ذلك

The parties will be obligated to each other for any costs and reasonable attorney fees **incurred or occasioned** by their failure to comply with the requirements in this paragraph.

يلتزم كل طرف للطرف الأخر بتكاليف وأتعاب المحامي المعقولة التي **يتكبدانها أو التي تطرأ** نظرًا لسبب تخلفها عن التقيّد بمتطلبات هذه الفقرة.

ففي هذه العبارة إعتمدنا على أسلوب الإبدال الإجباري في ترجمتنا: حيث غيرنا الفعلين المبنيين للمجهول في لغة النص الأصل " incurred or occasioned" بفعلين مبنيين للمعلوم في لغة النص الهدف " يتكبدانها أو التي تطرأ"

2) لاحظنا أيضا أثناء ترجمتنا للمدونة من اللّغة الإنجليزية إلى اللّغة العربية ما يتعلق بعلامات التنقيط التي غالبا ما تتغير أثناء الإنتقال من اللّغة الإنجليزية إلى اللّغة العربية إذ ورد إستعمال النقاط بشكل واسع والتي إستبدلناها في معظم الأحيان بحروف العطف و الحروف التفسيرية التي تناسب السياق الواردة فيه مثل:

Plaintiff filed a complaint for divorce. The parties have stipulated to the entry of this consent judgment of divorce. Proofs have been taken in open court from which it satisfactorily appears to this court that the material facts alleged in the complaint are true and that there has been a breakdown in the material relationship to the extent that the objects of matrimony have been destroyed. There remains no reasonable likelihood that the marriage can be preserved.

أقام المدعي دعوى طلاق و إتفق كلا الطرفان على الطلاق علنا في المحكمة، وبدا للمحكمة بشكل واضح أن الوقائع المودعة في الدعوى صحيحة و أنّه حصل إنحلال في العلاقة الزوجية إلى درجة إستحالة كل أهداف الصلح، ولم يعد من الممكن الحفاظ عليه.

كما نجد العبارة التالية

Plaintiff filed a complaint for divorce, proofs were presented to satisfy the court that there has been a breakdown of the marriage relationship, the objects of matrimony have been destroyed, and there is no reasonable likelihood that the marriage can be preserved.

رفع المدعي دعوى طلاق وعرضت الأدلة على المحكمة لإقناعها بوقوع إنحلال في الرابطة الزوجية، وأّن كل أهداف الزواج إنحلت ولم يعد من الممكن الحفاظ عليه.

كما سجلنا أيضا أثناء ترجمتنا لبعض العبارات من المدونة ملاحظات تتعلق بعلامات التنقيط التي غالبا ما تتغير عند الترجمة من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية كما سبق وأن ذكرنا، إذ ورد في النموذج التالي إستعمال علامة الفاصلة المنقطة التي لا وجود لها بشكل واسع في اللغة العربية. لذلك إستبدلناها بحروف تفسيرية و حروف عطف تتناسب مع السياق الذي وردت فيه.

And telephone numbers of their sources of income; c) their health-maintenance or insurance companies, insurance coverage, persons insured, or contact numbers; d) their occupational or drivers' licenses'; and e) their social security numbers unless exempt by law pursuant to MCL 552.603.(حكم ب: 2)

أ- الأسماء والعناوين وأرقام الهاتف ومصادر الدخل الخاصة بهم.

ب- أرقام شركات التأمين الصحية والعقود الخاصة بهم.

ت- رخص العمل والسياقة الخاصة بهم. أرقام الضمان الاجتماعي الخاصة بهم ما لم يكونوا معنيين قانونيا بمقتضى لائحة محكمة الاستئناف لولاية ميتشيغن. 552.603. (ترجمتنا)

3) لاحظنا أيضا فيما يتعلق بترتيب الكلام في اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، أي في كيفية صياغة الجمل وكذا ترتيب عناصرها. حيث أن اللّغة العربية تحتوي على ثلاث أنواع من الجمل: الجملة الفعلية والجملة الإسمية وشبه الجملة التي تكون ظرفا أو جرّا ومجرورا. في حين لا تميّز اللغة الإنجليزية سوى الجملة الإسمية، ونجد أن اللغة العربية غالبا ما تستحبذ إستعمال الجملة الفعلية في حين تستعمل اللغة الإنجليزية الجملة الإسمية وقد أخذنا بعين الإعتبار هذه الميزة خلال ترجمتنا لنص المدونة موضوع بحثنا إذ قدّمنا الفعل في معظم الجمل، كما نجد في المثال التالي:

Divorce: the marriage between the plaintiff and defendant is dissolved, and the parties are divorced. (حكم أ: 1)

الطلاق: إنحلت الرابطة الزوجية بين المدعي والمدعى عليه وكلا الطرفين مطلقين. (ترجمتنا)

كما نجد أيضا المثال التالي

This judgment extinguishes any rights either party has in the other party's pensions, annuities or retirement plans, whether vested or unvested, accumulated or contingent. (حكم أ: 2).

يُبطلُ هذا الحكم أي حق للطرفين من الإستفادة من معاشات، سُناهيات أو خطط التقاعد بالنسبة للطرف الآخر سواءا كانت مكتسبة أو غير مكتسبة متراكمة أو طارئة. (ترجمتنا).

من خلال كل ما تقدّم من ملاحظات عامّة عن المدونة نصل إلى ختام هذا الفصل.

بعد كل ما تقدّم من تحليل ترجمة المدونة والمتمثّلة في أحكام الطلاق من ولايتي ميتشيغن وإيلنوي الأمريكية يتبيّن ويظهر لنا جليّا أن النصوص القانونية على إختلافها تعدّ من بين النصوص التي تطرح لنا صعوبات وتعقيدات أثناء الترجمة، لأنّ كل نص قانوني ما هو إلا إنعكاس لثقافة معيَّنة. من خلال الأهمية التي تكتسبها الثقافة وكذا الإختلاف في الأنظمة القانونية يظهر لنا بشكل واضح أنّ الصعوبات والتعقيدات الّتي واجهناها أثناء الترجمة تفرضها أساسا هذه الإختلافات، وهذا ما جعلنا نحرص بدقة على الإتيان بنص يتوفّر فيه عنصر الأمانة لتتلاءم مع النظام القانوني وكذا ثقافة قارئ النص في اللّغة الهدف. هذا كلّه إضافة إلى الصعوبات التي صادفناها أيضا أثناء عملية الترجمة والتي تبرز على المستوى النحوي والبلاغي والتي أدرجناها ضمن ملاحظاتنا حول الترجمة.

تتميّز الترجمة القانونية بصعوبتها وذلك لكونها ترجمة متخصصة وبالتالي تقتضي ممارستها إمتلاك حقل معرفي واسع في ميدان القانون.

لا تكمن صعوبة الترجمة القانونية في الإختلاف الموجود بين كلتا اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، فاللّغة مرتبطة إرتباطا وثيقا بثقافة البلدين وهذا بدوره ما يدفعنا بالأخذ بعين الإعتبار التباين الموجود بين الثقافتين والنظامين القانونيين.

تناولت هذه الدراسة والمتمثلة في ترجمة أحكام طلاق من ولايتي ميتشيغن وإيلنوي الأمريكية من اللّغة الإنجليزية إلى اللّغة العربية الإشكالية العامّة التي يفرضها البعد الثقافي وكذا إختلاف الأنظمة القانونية في علم الترجمة، وتجربتنا مكنتنا من تذليل تلك الصعوبات التي وجهناها سابقا رغم إلتماسنا لبعض المفاهيم خاصّة الثقافية التي قد يتقبلها قارئ اللّغة المنقول إليها لأنها تتلاءم مع ثقافته. بينما تبقى هناك عدّة مفاهيم أخرى قد لا يستوعبها لأنّها لا تتماشى مع ثقافته وكذا تفكيره ولذلك إلتزمنا بالأمانة في نقل معظم المفاهيم إلى اللغة المنقول إليها. والجدير بالذكر أن الترجمة التي قمنا بها ليست نهائية، فالنص القانوني يحمل عدّة قراءات وهذا ما يفتح المجال للعديد من التفسيرات ومن ثم العديد من الترجمات.

كما ذكرنا سالفاً، فإنّ مجال العمل الذي تنتمي إليه الترجمة القانونية هو القانون الذي يمثل أهمية في تنظيم العلاقات بين الأفراد وكذا الدول. وفي السياق نفسه، حاولنا التطرّق والتعرّض لأهم الصعوبات والتعقيدات التي يتعرّض إليها المترجم القانوني أثناء ترجمته لأيّ نص أو وثيقة قانونية.

يعتبر الغموض من أهم الصعوبات التي واجهناها أثناء ترجمتنا لأحكام الطلاق حيث حاولنا التغلّب على كل النقائص التي يمكن حدوثها أثناء ترجمتنا وذلك لتجنب الإخلال بالمعنى.

للتغلّب على هذه النقائص والصعوبات إستحبذنا الإعتماد على الأسلوبية المقارنة لفيني وداربلني وكذا إعتمدنا على نظرية نايدا في التكافؤ.

كما أشرنا في الملاحظات العامة فإنّ صعوبات الترجمة القانونية كثيرة ولا تحصى، لذا يمكن أن تفتح المجال لأبحاث جديدة عن نظامي التّنقيط في الترجمة القانونية.

في نهاية موضوع بحثنا أردنا أن نختم هذه الدراسة ببعض التوصيات لعلّ أهمّها:

- يتوجب على المترجم معرفة جميع خبايا هذا الميدان والإلمام بمختلف القضايا القانونية ومستجدّات هذا الحقل المعرفي حتّى تتسنى له الفرصة للفهم الجيّد والدقيق.
- لا مفرّ من الإهتمام بمسألة جودة المراجعة المتعلقة بالترجمة القانونية ووصفها مجالا خصبا للدراسة.
- تكوين المترجمين وذلك من خلال إنشاء مؤسسات تكوينية متخصّصة وذلك للوصول إلى التخصّص المطلوب وفقا للقوانين الّتي تندرج ضمنها بغية تلبية حاجيات سوق العمل.
- يحوي كل نوع من الترجمة صعوبات متعلقة بالميدان، لذلك يتوجّب إفراد هذه الصعوبات الفرعية بدراسات خاصّة.

**المصادر**

**المدونة:** ثلاث أحكام طلاق من ولايتي ميتشغن وإيلنوي الأمريكية.

**المراجع والمقالات باللغة العربية:**

1) السباعي، أيمن كامل، المدخل لصياغة العقود والاتفاقيات الدولية، جمعية الدولية للمترجمين العرب.

2) بلحاج، العربي 2005، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري، جزء 1، الزواج والطلاق في الجزائر، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون.

3) جعفور، محمد سعيد، 2005، نظرية الحق، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.

**المراجع والمقالات باللغة الأجنبية:**

1) BERGERON, Mechel, 2000, la traduction juridique au Canada, colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'université de Genève et l'association Suisse des traducteurs, terminologie et interprètes « la traduction juridique, théorie (s) et pratiques ».
2) BIEL, Lucja, 2008, legal terminology in Translation practice, dictionaries. Googling or discussion forms? Department of Translation studies and intercultural communication, institute of English. University of Gdansk. Gdansk. Poland.
3) BOUTEFMOUCHET, CF (M) 1980, la famille algérienne, évolution et caractéristiques récentes, Alger, SNED.
4) CAO, Deborah, 2007, translating law, MPG books Ltd, Great Britain.
5) CORNU, Gerard, 2005, Linguistics Juridique, 3 èd Montchrestien, Paris.
6) DARBELNET, Jean et VINAY Jean Paul, 1972, stylistique compare du Français et l'Anglais, 4 èd, Didrie, Paris.
7) DIK, S. C, 1980, seventeen sentences: basic principles and application of functional grammar, in E. A Morovcsik and J.R with eds, syntax and semantics, vol 13, New York academic press.
8) GARBONNIER, CF (J) 1979, essais sur les lois.

9) GEMAR, Jean Claude, 1979 b, la traduction juridique et son enseignement : aspects théoriques et pratiques, Meta, vol 24, n° 1.
10) GUNTHER, Grewendorf, RATHER Monika, 2009, language and law news applications of formal linguistic in Formals Linguistics and law ed Grewendorf, Gunther, Monika Rathert, 1-22, Berlin, New York: Mouton de Gruyter.
11) HALLIDAY, M.A.K, R Hassan, 1985, language, context and texts: aspects of language in a social-semiotic perspective, Deakin University, Melbourne.
12) HAMILTON, Vivian, 2006, principles of V. S Family law, Faculty publications.
13) HARVEY, Malcolm, 2000, A benginner's Course in legal Translation: the case of culture bound terms, colloque internationall organize par l'école de traduction et interprétation de l'université de Genève et l'association Suisse des traducteurs, terminologie et interprètes « la traduction juridique, théorie (s) et pratiques ».
14) KARAKIRA, Steve, 1997, lexis versus text, the case for translating English legal texts into Arabic, Master of Arts (Honours) (Translation), the university of west Sydney.
15) MUNDAY, J, the Rutledge compain to translation studies, London, 2009.
16) NIDA, E, Toward a science of translating, 1964.
17) PELAGE, Jaques, 2004 B, les défis de la traduction juridique b, traduçao et localozacao, artigos E communicaçoes, confbiencias-revista de traduçao Cientifice et Tencica.
18) SARCEVIC, Susan, 2000, B legal translation and translation theory: a receiver-oriented, spporch, colloque international organisé par l'école de traduction et interprétation de l'université de Genève et l'association Suisse des traducteurs, terminologie et interprètes « la traduction juridique, théorie (s) et pratiques ».

**قواميس ومعاجم أحادية وثنائية اللغة**

- إبن منظور 2003، لسان العرب (المعجم)، جزء 04، القاهرة، دار الحديث.
- فاروقي، حارث سليمان، 2008، تفسير وتعريف مصطلحات الفقه الإنجليزي والأمريكي (القديم والحديث)، ط5، بيروت، مكتبة لبنان.

**رسائل الماجستير ومذكرات الماستر**


- بن شريف، محمد هشام، 2010، التكافؤ في الترجمة القانونية، الترجمة العربية للإعلان العالمي لحقوق الانسان، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران.
- ميسور، الهاشمي، 2014، صعوبة ترجمة القانون التجاري، إتفاق الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية أنموذجا، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران.


**مواقع الانترنت:**


- www.civilunion.aclu-il.org (12/02/2017 : 10 :17)
- www.thefreedictionnary.com (17/01/2017 : 20 :18).
- www.oak-gov.com (11/03/2017 : 22 :30).
- www.stt.sil.org (14/03/2017 : 22 :11)
- www.future.islamweb.net (22/02/2017 : 15 :19)
- www.iipdigital.usenbassy.gov (25/01/2017 : 19 :06).
- www.startimes.com (25/01/2017 : 19 :39)
- www.en.m.wikipedia.org (27/01/2017 : 10 :11).
- www.marefa.agindex.php (25/01/2017 : 20 :45).

# مســـــــــــــرد المصطلـــــــحات

## عــربي – إنــجليزي

| المصطلح بالعربية | الترجمة إلى الإنجليزية |
|---|---|
| أ | |
| أسلوب | Style |
| إختلاف ثقافي | Cultural differences |
| إقتران مدني | Civil union |
| ب | |
| بحث | Research |
| ت | |
| ترجمة | Translation |
| ترجمة قانونية | Legal Translation |
| ترجمة حرفية | Literal Translation |
| تحليل | Analysis |
| ز | |
| زواج | Marriage |
| ص | |
| صديق المحكمة | Friend of the court |
| ط | |
| طلاق | Divorce |

| | |
|---|---|
| ق | |
| Judge | قاضي |
| ل | |
| Legal language | لغة قانونية |
| Target language | لغة الهدف |
| م | |
| Plaintiff | مُدّعِي |
| Defendant | مُدّعَي عليه |
| Circuit-court | محكمة إستئناف |
| Corpus | مصطلح |
| Legal term | مصطلح قانوني |
| ن | |
| Legal system | نظام قانوني |
| Legal text | نص قانوني |
| Source text | نص أصلي |
| Spousal support | نفقة زوجية |

## إنــجليزي – عــربي

| Concept in English | Translation into Arabic |
|---|---|
| A | |
| Analysis | تحليل |
| C | |
| Corpus | مدونة |
| Circuit court | محكمة استئناف |
| Civil union | اقتران مدني |
| Cultural differences | اختلاف ثقافي |
| D | |
| Divorce | طلاق |
| Defendant | مُدّعَي عليه |
| F | |
| Friend of the court | صديق المحكمة |
| J | |
| Judge | قاضي |
| L | |
| Legal translation | ترجمة قانونية |
| Legal language | لغة قانونية |
| Legal term | مصطلح قانوني |
| Legal system | نظام قانوني |

| | |
|---|---|
| Legal text | نص قانوني |
| Literal translation | ترجمة حرفية |
| M | |
| Mariage | زواج |
| P | |
| Plaintiff | مُدّعِي |
| R | |
| Research | بحث |
| S | |
| Style | أسلوب |
| Source text | نص أصلي |
| Spousal support | نفقة زوجية |
| T | |
| Translation | ترجمة |
| Target language | لغة الهدف |